ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار الثامن – العدد الثالث والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – ايلول – 2025م
www.ajsp.net

"التحولات في السياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية"

إعداد الباحثة:

آلاء محمد إسماعيل

https://doi.org/10.36571/ajsp8316

الإصدار الثامن – العدد الثالث والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – ايلول – 2025م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الملخص:

في السنوات الأخيرة، أصبحت تركيا لاعباً رئيسياً في الساحة الدولية، ممّا يعكس تطوراً ملحوظاً في استراتيجيات النفوذ التي تعتمدها، فمع التغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة، خصوصاً بعد الثورات العربية "الربيع العربي"، برزت تركيا كقوة تسعى لتعزيز تأثيرها في مناطق متعددة، منها الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز.

تُعتبر استراتيجيات النفوذ التركي واحدة من الموضوعات الحيوية في الدراسات الجيوسياسية، خاصةً في ظل التغيرات الإقليمية والدولية المستمرة. فمنذُ بداية القرن الواحد والعشرين، شهدت تركيا تحولاً كبيراً في سياستها الخارجية، حيث سعت إلى توسيع نفوذها في مناطق متعددة، منها الشرق الأوسط، البلقان، والقوقاز، ويأتي هذا التوجه في إطار سعي تركيا لتعزيز مكانتها كقوة إقليمية فاعلة في مواجهة التحديات العالمية والتغيرات السياسية.

إنّ التحولات في السياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية عكست طموحات أنقرة في تعزيز نفوذها الإقليمي والدولي، معتمدة على نهج يجمع بين الدبلوماسية الناعمة والتدخلات المباشرة وفقاً للمتغيرات الجيوسياسية، وقد أسهمت هذه السياسة في توسيع دور تركيا على الساحة الدولية.

لكن في مقابل هذه التحولات الخارجية، واجهت حكومة حزب العدالة والتنمية تحديات داخلية أثرت على سياستها الخارجية، بدءًا من الأزمة الاقتصادية وتداعياتها، مروراً بالتحول نحو النظام الرئاسي، وأزمات اللاجئين والهجرة، وصولاً إلى القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية، كما شكّلت القضية الكردية تحدياً مستمراً أثر على استقرار البلاد، وامتد تأثيره إلى السياسة الخارجية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية التركية– حزب العدالة والتنمية– التحديات الداخلية– الدبلوماسية التركية

المقدمة:

قبل عام 2002، كانت السياسة الخارجية التركية تُعتبر تقليدية إلى حدٍ كبير، تعتمد على علاقات وثيقة مع الغرب، وخاصة مع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، وكانت الرؤية السياسية السائدة تتمحور حول مفهوم الأمن القومي، ممّا أدى إلى التركيز على التهديدات الأمنية، مثل النزاعات مع الدول الجوار والأقليات داخل تركيا (كامل و نجم، 2017، صفحة 39).

فعندما تولى حزب العدالة والتنمية السلطة في عام 2002، كانت تركيا تواجه تحديات عديدة، من بينها الأزمات الاقتصادية والسياسية، والتوترات الإقليمية، والعلاقات المعقدة مع القوى الكبرى. وفي ظل هذه الظروف، بدأت السياسة الخارجية التركية تتجه نحو الابتعاد عن الاعتماد الكلي على الغرب، وتبني مقاربة أكثر استقلالية تركز على تعزيز العلاقات مع الدول الإسلامية والشرق الأوسط.

في ظل حزب العدالة والتنمية بدأت سياسة جديدة تتشكل تحت قيادة رجب طيب أردوغان، حيث تمّ إدخال تغييرات جذرية في الديناميات السياسية والاقتصادية، واستندت هذه التغييرات إلى رغبة الحكومة في تعزيز الاستقلالية، وتقليل الاعتماد على القوى الغربية، وتوسيع النفوذ التركي في المنطقة.

وعليه، اتسمت السياسة الخارجية التركية اليوم بالمرونة والقدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة، وقد أثبتت أنقرة قدرتها على تجاوز الأزمات، مستفيدةً من موقعها الجغرافي الاستراتيجي وعلاقاتها المتنوعة، وهذه الديناميكية تعكس تحوّل تركيا من دولة إقليمية تقليدية إلى قوة صاعدة تسعى لتشكيل مشهد سياسي جديد في الشرق الأوسط والعالم.

اكتسبت هذه السياسة ملامح جديدة، حيث تمّ تعزيز مفهوم "صفر مشاكل مع الجيران"، الذي سعى إلى تحسين العلاقات مع الدول المجاورة، بِمَا في ذلك العراق وسوريا وإيران. كما عملت تركيا على تعزيز دورها الإقليمي من خلال الانخراط في قضايا الأمن والتنمية الاقتصادية، ودعم مبادرات الحوار في المناطق المضطربة (حنفي، 2004، صفحة 124).

في الوقت ذاته، كانت هناك تحولات ملحوظة في العلاقات التركية مع الغرب، خصوصاً الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. بينما سعت تركيا في البداية إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وتعزيز علاقاتها مع الغرب.

علاوة على ذلك، ظهرت تركيا كقوة إقليمية صاعدة تسعى إلى لعب دور محوري في قضايا مثل الأمن والطاقة والهجرة، وكان للدور التركي في النزاعات الإقليمية، مثل النزاع في سوريا وليبيا، تأثير كبير على صياغة السياسة الخارجية، حيث اتبعت أنقرة استراتيجيات تتجاوز الحدود التقليدية للدبلوماسية، مستخدمةً القوة العسكرية في بعض الحالات لتعزيز نفوذها.

مع تصاعد الأزمات في المنطقة، أصبح استخدام القوة العسكرية جزءًا من السياسة الخارجية التركية، التدخل في سوريا، على سبيل المثال، يعكس رغبة أنقرة في حماية مصالحها الوطنية ومواجهة التهديدات المترتبة على الصراع، بالإضافة إلى ذلك، شاركت تركيا في النزاعات العسكرية في ليبيا وأذربيجان، ممّا يدل على تحولها إلى فاعل إقليمي مؤثر.

كما أظهرت أنقرة طموحات استراتيجية في مجالات الطاقة والاقتصاد، خاصة فيما يتعلق بالتنقيب عن الغاز في البحر الأبيض المتوسط، وهو ما تسبب في توترات مع كل من اليونان والاتحاد الأوروبي. وفي المقابل، لم تخلُ هذه المرحلة من جهود لإعادة ضبط العلاقات مع بعض الدول التي شهدت توتراً معها في السنوات الماضية، حيث اتجهت تركيا إلى تهدئة الخلافات مع السعودية والإمارات ومصر، في محاولة لتحقيق توازن جديد في سياستها الخارجية.

على الصعيد الداخلي، كان لهذه التحولات الخارجية انعكاسات مباشرة على الوضع السياسي والاقتصادي في تركيا، حيث واجهت حكومة حزب العدالة والتنمية تحديات كبرى أثرت على قدرتها في الحفاظ على استقرار سياساتها الخارجية. فقد ساهمت الأزمة الاقتصادية، وتدهور قيمة العملة الوطنية، وارتفاع معدلات التضخم، في فرض ضغوط داخلية دفعت الحكومة إلى إعادة النظر في أولوياتها. كما أدّى التحول نحو النظام الرئاسي عام 2018 إلى تغييرات هيكلية في صناعة القرار السياسي، ممّا جعل السياسة الخارجية أكثر ارتباطاً برؤية القيادة العليا في البلاد. إضافة إلى ذلك، فرضت أزمة اللاجئين والهجرة، التي تفاقمت بسبب الحرب في سوريا، تحديات سياسية واقتصادية، حيث باتت تركيا تستضيف ملايين اللاجئين، وهو ما أثر على علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي وروسيا.

من ناحية أخرى، لا يمكن تجاهل تأثير القضية الكردية على السياسة الخارجية التركية، حيث شكلت العلاقة المتوترة بين الحكومة التركية والقوى الكردية، سواءً داخل تركيا أو في الدول المجاورة، عاملاً رئيسياً في تحديد توجهات السياسة الأمنية والخارجية لأنقرة. كما أنّ قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية باتت تثير انتقادات دولية واسعة، أثرت على علاقات تركيا مع الغرب، وعرقلت بعض المسارات الدبلوماسية التي سعت الحكومة إلى تعزيزها.

أولاً: أهمية البحث

يُعتبر هذا البحث ذا أهمية كبيرة في فهم التحولات التي طرأت على السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، وهو موضوع يتناول تأثير هذه التحولات على مكانة تركيا الإقليمية والدولية. مع تزايد دور تركيا في السياسة الدولية وتغيرات المشهد الإقليمي، كما أنّ هذا البحث يمكن أن يساعد في تسليط الضوء على كيفية تأثير السياسة الداخلية على السياسة الخارجية، سواءً كان ذلك من خلال الأزمات الاقتصادية، القضايا الكردية، أو التوجهات السياسية مثل التحول إلى النظام الرئاسي.

ثانياً: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى **دراسة التحولات في السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية**، من خلال تحليل العوامل التي أثرت على هذه التحولات، ودراسة استراتيجيات السياسة الخارجية التركية في ظل التغيرات الإقليمية والدولية. كما يسعى البحث إلى **فهم** وتحليل تأثير التحديات الداخلية مثل الأزمات الاقتصادية والقضية الكردية على السياسة الخارجية التركية.

ثالثاً: أسباب اختيار البحث

تمّ اختيار هذا البحث نظراً للأهمية المتزايدة التي اكتسبتها تركيا في الساحة الإقليمية والدولية في السنوات الأخيرة، خصوصاً تحت قيادة حزب العدالة والتنمية. الحزب كان له دور بارز في إعادة تشكيل السياسة الخارجية التركية من خلال تبني استراتيجيات جديدة تهدف إلى تعزيز النفوذ التركي في مناطق متعددة مثل الشرق الأوسط، البلقان، والقوقاز. وهذه التحولات تُعتبر محورية لفهم الدور المتنامي لتركيا في القضايا الدولية، وتأثيرها على الأمن الإقليمي، والتنمية الاقتصادية، والعلاقات بين الدول الكبرى. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ السياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية تزامنت مع تغيرات جيوسياسية كبرى، مثل الثورات العربية، التحولات الاقتصادية، والصراعات في مناطق مجاورة، ممّا جعل السياسة الخارجية التركية محط اهتمام عالمي. لذلك، كان من الضروري دراسة تأثير الحزب على هذه التحولات وفهم العوامل التي أسهمت في إعادة تشكيل هذه السياسة.

رابعاً: إشكالية البحث

تتمثّل إشكالية هذا البحث في فهم طبيعة التحولات التي طرأت على السياسة الخارجية التركية منذُ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في بداية الألفية الثالثة. كما أنّه من المهم دراسة كيف ساهمت التحديات الداخلية التي واجهت حكومة الحزب، مثل الأزمات الاقتصادية، القضايا السياسية المحلية، والانتقال إلى النظام الرئاسي، في تشكيل السياسة الخارجية لتركيا. ومن هنا يُمكن طرح السؤال التالي: كيف أثرت التحولات في السياسة الخارجية التركية تحت حكم حزب العدالة والتنمية على مكانة تركيا الإقليمية والدولية، وما هي العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في هذه التحولات؟

خامساً: مناهج البحث

يعتمد هذا البحث على المناهج العلمية التي تساهم في تحليل ودراسة الإستراتيجية التركية الجديدة، لذلك ارتأينا اعتماد المنهج الوصفي، حيث يهدف هذا المنهج إلى تقديم صورة واضحة عن التغيرات في السياسة الخارجية التركية من خلال تتبع الأحداث الرئيسية والتوجهات السياسية التي اتبعها الحزب في سياسته الخارجية. كذلك ارتأينا اعتماد المنهج التحليلي فهم العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات

السياسية الخارجية وكيفية تعامل تركيا مع القضايا الإقليمية والدولية من خلال تحليل السياسات الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية.

سادساً: خطة الدراسة

للإجابة على إشكالية البحث وتحقيق الهدف المرجو منه ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى مبحثين سنتطرق في المبحث الأول منه إلى السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، وذلك بتقسيمه إلى مطلبين سنتناول في المطلب الأول منه الصعود السياسي الخارجي لحزب العدالة والتنمية، وفي المطلب الثاني سنتناول محددات السياسة الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية.

أمّا في المبحث الثاني سنتطرق إلى التحديات الداخلية لحكومة حزب العدالة والتنمية وتأثيرها على السياسة الخارجية، سنتناول في المطلب الأول الأزمة الاقتصادية وتحول نحو النظام الرئاسي وأزمات اللاجئين والهجرة، وفي المطلب الثاني سنتناول القضية الكردية وحقوق الإنسان والديمقراطية.

المبحث الأول

السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية

إنّ الأداء السياسي الخارجي آلية دولة ضمن بيئتها الإقليمية أو الدولية، ولكي يكون محققاً لأهداف الدولة المسيطرة وفاعلاً فيها، عليه الاعتماد على أسس قوية وقاعدة صلبة تؤهله لتحقيق التأثير المتوقع والمرجو، والتي تنطلق من تفاعل البيئتين الداخلية والخارجية لتعطي جملة من المحفزات لهذا الأداء، والذي يختلف من حيث المكان والزمان، حيث عرفت السياسة الخارجية التركية الجديدة تصاعداً ملحوظاً في دوائر تحركاتها، في قناعة لدى صناع القرار فيها بوجوب الاضطلاع بأدوار خارجية فعّالة تناسب طموح المكانة الإقليمية، فعمل التفكير السياسي التركي الجديد على إعادة تقييم الخيارات من خلال إعادة تقييم الخيارات المتخذة سابقاً وتحديد مدى فعاليتها، ووضع الآليات اللازمة للتعاطي مع المتغيرات الإقليمية الجديدة بِمَا يعكس رؤيتها الجديدة لدورها على الساحة (جول، 2014، صفحة 187).

لقد سارت تركيا العدالة والتنمية في طريق وضع نقطة النهاية لمرحلة من العلاقات الإقليمية، تتسم بعدم التوازن من خلال عدم مراعاة العوامل الجغرافية، التاريخية والثقافية، ما تطلب تصحيح الصورة والتوجه وإعادة ترتيب الأولويات، حيث يبدو أنّ علاقة تركي بمنطقة الشرق الأوسط تُمثّل بالنسبة لتركيا علاقة الهدف بالأداة (محفوظ، 2012، صفحة 175). إذ تعمل تركيا على تحقيق أهدافها ومصالحها من خلال ما تتبناه من استراتيجية في إطار محيطها الإقليمي، التي ترى فيه المدخل الأنسب للقيام بدور مؤثر وفعّال على المستوى الدولي، بخاصة أنّ استراتيجيتها تحظى بقبول من غالبية دول منطقة الشرق الأوسط.

سعى حزب العدالة والتنمية إلى تعزيز علاقات تركيا مع القوى الكبرى مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، رغم التوترات التي شهدتها العلاقات مع بعض الدول بسبب قضايا سياسية، مثل عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، والسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. في ذات الوقت، لم تغفل تركيا عن تقوية علاقاتها مع روسيا، خاصةً في المجالات الاقتصادية والطاقة، لتأمين مصالحها الإقليمية.

لقد تميّزت السياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية بتوجهها نحو تحقيق الاستقرار الإقليمي والتوسع في تأثيرها العالمي، من خلال استراتيجيات مختلفة، مثل "صفر مشاكل مع الجيران" في بداياتها، ثمّ تحولها إلى سياسة أكثر تدخلًا وتفاعلاً في القضايا الإقليمية والدولية. حيث تُعتبر السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية رحلة تحولات كبيرة تهدف إلى تعزيز دور تركيا الإقليمي والدولي، فمن خلال تبني سياسة نشطة ومتعددة الجوانب، نجحت تركيا في تعزيز علاقاتها مع العديد من الدول والإقليمية والدولية.

عكست السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية تحولاً ديناميكياً يهدف إلى تعزيز نفوذ تركيا الإقليمي والدولي، وفق رؤية استراتيجية تجمع بين الدبلوماسية الناعمة والتدخلات المباشرة. ورغم التحديات والتقلبات التي واجهتها، نجحت أنقرة في فرض نفسها كلاعب أساسي في المنطقة، مستندة إلى مزيج من المصالح الجيوسياسية والاقتصادية، ممّا جعل سياستها الخارجية نموذجاً متغيراً وفق معطيات الواقع الدولي والإقليمي.

بناءً على ما تقدم سنتناول في هذا المبحث الصعود السياسي الخارجي لحزب العدالة والتنمية في المطلب الأول، ونتناول محددات السياسة الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية في المطلب الثاني.

المطلب الأول: الصعود السياسي الخارجي لحزب العدالة والتنمية

تمكّن حزب العدالة والتنمية، تحت قيادة رجب طيب أردوغان، من إعادة توجيه السياسة الخارجية التركية نحو تعزيز نفوذها في المنطقة، وخاصة في الشرق الأوسط، مع التركيز على تحقيق الاستقرار الإقليمي والمشاركة الفعّالة في معالجة القضايا الدولية.

الفرع الأول: مؤسسات صنع السياسة الخارجية التركية

لدراسة السياسة الخارجية لا بدّ من تناول دور العوامل الشخصية في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية، ودور المؤسسات الرسمية والأحزاب في عملية صنع السياسة الخارجية التركية، في الفقرتين التاليتين:

أولاً: دور العوامل الشخصية في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية: يأتي في مقدمة الفاعلين الأساسيين في عملية صنع القرار في تركيا رئيس الدولة، وخاصة في ظل أوضاع معينة تبيح له ممارسة دور أوسع من نطاق اختصاصاته الدستورية، وقد تهيأت مثل هذه الأوضاع بدرجة كبيرة للرئيس الأسبق (توركوت اوزال)، وخلفه (سليمان ديميريل)، بينما كانت الحال مختلفة مع الرئيس (كنعان افرين)، ويعتمد دور القيادة في النظام السياسي التركي بالدرجة الأساس على عدّة اعتبارات واقعية، ولا يتوقف دور رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء على ما تقره النصوص الدستورية من صلاحيات وسلطات فقط، ومن بين هذه الاعتبارات (كامل و نجم، 2017، صفحة 64):

1- **الشخصية القيادية (الكاريزما) لرئيس الدولة، أو رئيس الحكومة:** ويشمل هذا العامل السمات الشخصية والنفسية والسلوكية، والانتماء الاجتماعي والمهني للقائد، ودوره السياسي والأسلوب الذي يتبعه في القيادة. أنّ شخصية القيادة سواءً كان المقصود بها رئيس الدولة أو رئيس الحكومة كقائد أعلى يكون من سلطته اتخاذ القرار، ويشمل هذا العامل السمات الشخصية والنفسية والسلوكية للقائد، ومدى تعبيره عن سلوكه ودوره السياسي عن نمط معين للقيادة، فضلا عن الأصول والانتماءات الاجتماعية والمهنية للقائد (كامل و نجم، 2017، صفحة 64).

2- **الخبرة السياسية والتدرج في تولي المناصب القيادية:** تشمل هذه الخبرة مدى تقدم القائد عبر مراحل متعددة من المناصب القيادية، بدءًا من تكوين حزب سياسي، مروراً بالتحكم في الصراعات الداخلية للحفاظ على تماسك الحزب ووحدته، وصولاً إلى تولي مناصب مثل زعامة الحزب ورئاسة الحكومة ومن ثم رئاسة الدولة. وتعكس هذه الخبرة قدرة القائد على إدارة وتوجيه السياسة بفعالية، وتؤكد على كفاءته في التعامل مع التحديات السياسية والإدارية المختلفة.

3- **دعم القوى والجماعات المؤثرة وطموح القائد:** يتمتع القائد بدعم قوي من قوى وجماعات ذات تأثير كبير، ممّا يعزز قدرته على تحقيق أهدافه السياسية. ويرتبط هذا الدعم بطموحه الشخصي لتحقيق مصالح قومية تركية، ممّا يساهم في تعزيز مكانته القيادية وتمكينه من تنفيذ استراتيجيات تحقق الأهداف الوطنية.

ثانياً: دور المؤسسات الرسمية والأحزاب في عملية صنع السياسة الخارجية التركية: سنتناول في هذه الفقرة دور الأحزاب السياسية والمؤسسات الرسمية في عملية صنع السياسة الخارجية التركية، وذلك على النحو الآتي:

1- **دور الأحزاب السياسية:** إنّ مدى تأثير الأحزاب السياسية في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية يتجلى من خلال دورها في اختيار صانعي القرار، إذ تقوم بترشيحهم وانتخابهم لتولي المناصب السياسية؛ لذلك يتأثر صناع القرار بالبرامج السياسية للأحزاب التي رشحتهم، ممّا ينعكس على توجهاتهم في السياسة الخارجية. كما تلعب الأحزاب المعارضة دوراً في التأثير على السياسة الخارجية من خلال نقدها العلني في المجلس الوطني التركي الكبير، حيث تستخدمه كمنبر لعرض أفكارها وبرامجها السياسية، بِمَا في ذلك ما يتعلق بالسياسة الخارجية، وتستثمر الأحزاب المعارضة هذا النقد للتأثير على الرأي العام وتعزيز موقفها استعداداً للانتخابات القادمة. بالإضافة إلى ذلك، تساهم الأحزاب المعارضة في الحفاظ على استمرارية النظام السياسي وتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي (كامل و نجم، 2017، صفحة 67).

2- **دور المؤسسات الرسمية:** إنّ حركة أي دولة وسلوكها خارج حدودها السياسية بغية تحقيق هدف، أو أهداف سياسية خارجية، يعكسها أو يُعبّر عنها سلوك أشخاص تناط بهم دستورية وظيفة تمثيل هذه الدولة والتصرف باسمها من خلال المؤسسات السياسية الرسمية التي يكلفون بإدارتها، وهكذا يرتبط سلوك الدولة بسلوك صانعي قراراتها، ممّا يتطلب الإلمام بالخلفية الاجتماعية والمهنية، والخبرة السياسية والخصائص النفسية والسلوكية لصانعي القرارات، مع معرفة طبيعة النخبة السياسية، والمؤسسات الرسمية المعنية بصنع القرار في تركيا هي السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، فضلاً عن المؤسسة العسكرية التي تلعب دوراً مهماً في هذه العملية.

الفرع الثاني: أهداف ومبادئ السياسة الخارجية لتركية في ظل حزب العدالة والتنمية

تُعدّ السياسة الخارجية واحدة من أبرز ملامح أي حكومة، حيث تعكس توجهاتها ورؤاها تجاه العالم الخارجي، وفي ظل حكم حزب العدالة والتنمية شهدت السياسة الخارجية التركية تحولات جذرية تهدف إلى تعزيز مكانة تركيا الإقليمية والدولية، واعتمد الحزب نهجاً جديداً يسعى إلى تحقيق التوازن بين القيم الإسلامية والحداثة (معوض، 2009، صفحة 44)، ممّا أدى إلى صياغة أهداف استراتيجية متكاملة، وتتضمن أهداف ومبادئ السياسة الخارجية التركية في هذه الفترة تعزيز النفوذ الإقليمي.

أولاً: أهداف السياسة الخارجية التركية: بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، اتبعت تركيا سياسة خارجية سلمية وواقعية تتماشى مع مبدأ السلام على الصعيدين الوطني والعالمي، وتهدف تركيا إلى إقامة علاقات ودية ومتوازنة مع جميع دول العالم، لا سيما

جيرانها، وتعزيز التعاون الدولي، وحلّ النزاعات بوسائل سلمية، والمساهمة في تحقيق السلام والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي، ومن خلال سياستها الخارجية، تسعى تركيا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المترابطة، والتي تشمل:

1- **الحفاظ على الأمن القومي:** تُساهم فعالية تركيا الإقليمية والعالمية في تعزيز وحدتها الوطنية وتكاملها وهيكلها الموحد، ففي ظل العولمة التي غيرت التوازنات العالمية، أصبح الأمن الوطني يتطلب استراتيجيات تتجاوز حدود الدولة. لذلك، لا يمكن لتركيا معالجة القضايا المزمنة مثل أمن الحدود والتهديدات العابرة للحدود والإرهاب إلّا من خلال سياسة "الجبهة المتقدمة". وبناءً على ذلك، فإنّ التحركات التركية في هذه المجالات والسياسات التي اعتمدتها لم تقتصر على تحسين موقفها الإقليمي والدولي فحسب، بل أسهمت أيضاً في تعزيز أمنها الوطني (معوض، 2009، صفحة 23).

حيث استخدم- أوغلو- تشبيه البيوت الخشبية لتوضيح دوافع الأدوار التركية في منطقة الشرق الأوسط، كما أكد أنّ تدخل تركيا لمعالجة الخلافات السورية والعراقية وغيرها، لا يتم انطلاقاً من اعتبارات تعزيز مكانة تركيا كوسيط أو كطرف ثالث، بقدر ما يُعبّر عن قناعة بأنّ تركيا وسوريا والعراق ودول الجوار الأخرى هي أطراف مشتركة في مسؤوليات واحدة، وأنّ هذه الدول أقرب إلى البيوت الخشبية التي إذا نشب حريق في إحداها فإنّه حتماً سيمتد إلى البيوت الأخرى، أي أنّ المساعي التركية لاحتواء النزاعات في المنطقة هي دفاع عن المصالح الحيوية التركية، باعتبار أنّه إذا لم يعش جيران تركيا في حرية وأمن فإنك لن تعيش أيضاً في حرية وأمن (السعيد إدريس، 2009، الصفحات 4-5).

2- **تحقيق تنمية اقتصادية:** تدرك تركيا وهي من أكثر الدول تأثراً اقتصادياً بِمَا يجري في المنطقة، أنّ الاستقرار والمحافظة على الأمن في الشرق الأوسط ذا منفعة اقتصادية لها، كما أنّه يخلق أمامها بيئة صالحة للتعاون، ويُهيئ الأجواء لحل مشاكلها السياسية والأمنية (الحضرمي، 2010، صفحة 286)، فمصالح الدول ذات الصلة ببيئتها الخارجية تُعدّ الغاية الأساسية التي تستطيع عبرها كل دولة التعبير عن مبادئها وتطلعاتها الإستراتيجية، والدفاع عن سمعتها وهيبتها الدولية.

منذُ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة، اهتم أكثر بالجوانب الاقتصادية إدراكاً منه بالتغيير الذي يشهده العالم كله صوب الواقعية العملية، والذي أساسها الاقتصاد، لذلك فقد تميّزت السياسة الخارجية التركية منذُ 2002 بنوع من فك الارتباط بين السياسة والاقتصاد، لجهة أنّ التوتر في العلاقات السياسية لا يجب أن ينعكس على العلاقات الاقتصادية (محفوظ، 2012، صفحة 311).

3- **تحقيق التوازن والاستقرار الإقليمي في العلاقات الدولية لتركيا:** لقد قدمت تركيا سياستها الخارجية المُعبّرة عنها بالانفتاح على أوروبا وبلدان الشرق الأوسط بشكل يوحي أنّ مثل هذه السياسة سوف تخدم كلا الطرفين، بل تذهب إلى أبعد من ذلك في تأكيدها أنّ مثل هذا الانفتاح هو لصالح كل الأطراف، فبالنسبة للطرفين التركي والشرق الأوسطي محاولة تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من شأنه أن يؤدي إلى التقدم العلمي والتكنولوجي، وهو ما سوف يستفيد منه الجانبين التركي والشرق الأوسطي، كما سوف يؤدي في الجهة المقابلة إلى التقليل من مخاوف الدول الأوروبية من العالم الإسلامي والعربي بصورة خاصة، وهو ما يعود بالفائدة على المنطقة.

4- **تحقيق التكامل الداخلي:** يُعدّ التكامل الداخلي هدفاً أساسياً في سياسة الأمن القومي التركية، وتعزز السياسة الخارجية هذا الهدف من خلال زيادة التفاعلات الدولية بهدف الحفاظ على وحدة تركيا جغرافياً واجتماعياً. ويُشكّل التهديد من أي انقسامات داخلية، مثل مطالب الأكراد بالانفصال، مصدر قلق كبير لدى صانعي السياسة الخارجية التركية. لذلك، يُعتبر الحفاظ على التماسك الاجتماعي والتكامل الداخلي بين القوى والتكوينات السياسية والاجتماعية هدفاً رئيسياً للسياسة العامة في تركيا.

ثانياً: مبادئ السياسة الخارجية التركية: شرعت تركيا مع بداية العقد الحالي في تطوير رؤيتها وسياستها على نحو يتواكب مع المستجدات في القرن الحادي والعشرين، وبذلك جهودها لإرساء رؤيتها على أرضية صلبة توظف فيه موروثاتها التاريخية والجغرافية، التوظيف الأمثل، حيث ارست على مبادئ لتطبيق سياسة خارجية إيجابية فعّالة، أهمها:

1- **مبدأ أساس التوازن السليم بين الحرية والأمن:** أنّ مشروعية النظم السياسية يمكنها أن تتحقق عندما توفر هذه النظم الأمن لشعوبها، مع عدم تقليص حرياتها في مقابل ذلك. أي أنّ الأنظمة التي توفر الأمن لشعوبها وتحرمها في مقابل ذلك من الحرية، تتحول مع الوقت أنظمة سلطوية، وكذلك الأنظمة التي تضحي بالأمن بدعوى أنّها ستمنح الكثير من الحريات، ستصاب من الاضطراب المخيف، وهو ما سعت تركيا بالابتعاد عنه في بناء استراتيجيها الجديدة. حيث ترى تركيا أنّ الدولة يجب أن تسعى لتحقيق الحرية لمواطنيها، وفي نفس الوقت السعي لتحقيق الأمن للمجتمع، وهنا ركزّ أغلو على ضرورة أن لا يطغى مسعى تحقيق الأمن على هدف تحقيق الحرية، وفي نفس الوقت، لا يجب أن يؤدي الاهتمام بتحقيق الحرية إلى تهديد الأمن، لذلك يرى أنّ التوازن هدف إستراتيجي يجب تحقيقه بين الأمن والحرية (أوغلو، 2017، صفحة 612).

2- **مبدأ تصفير النزاعات:** إنّ الغاية من هذا المبدأ إنهاء النزاعات وزيادة الاستقرار في المنطقة من خلال البحث عن آليات وقنوات مبتكرة لتسوية الخلافات وبناء جسور للحوار بين الثقافات، ما يتطلب اعتماد المبادرات الاستباقية التي تجعل تركيا عنصراً مؤثراً لا متلقياً، وإلى جانب هذا كله، الدبلوماسية المتناغمة التي تعني ضرورة الانخراط في مؤتمرات القمة وفي الاجتماعات ذات العلاقة والتجمعات الدولية (نوفل، 2010، صفحة 71)، بِمَا يكسب تركيا أهمية إقليمية ودولية. حيث عملت تركيا جاهدة لحل المشكلات القائمة مع دول الجوار، وإقامة علاقات جيدة عن طريق الترابط الاقتصادي مع البلدان المجاورة، مثلاً طرحت تركيا إقامة منتدى الاستقرار والتعاون في القوقاز في أعقاب الحرب الروسية– الجورجية في آب عام 2008، على خلفية الاجتياح الجورجي لأوسيتيا الجنوبية، في محاولة منها لجمع دول القوقاز وحل المشاكل القائمة بينها، وإعادة الأمن والاستقرار إلى هذه المنطقة الحيوية والإستراتيجية بالنسبة لتركيا.

3- **التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار:** اهتمت الخارجية التركية في عقد التسعينات اهتماماً جاداً في البلقان، ولا سيما في أزمتي البوسنة والهرسك وكوسوفو، وهو اهتمام يرتكز على أسس راسخة. وظلت قدرة تركيا على النفاذ إلى الشرق الأوسط محدودة، مقارنة بِمَا تتمتع به تركيا من تأثير داخل البلقان والقوقاز.

4- **مبدأ السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد:** يرتكز هذا المبدأ إلى حقيقة أنّ العلاقات مع اللاعبين الدوليين ليست بديلة من بعضها البعض، بل هي متكاملة فيما بينها، وهو مبدأ يضع علاقات تركيا الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأميركية في إطار ارتباطها بحلف الناتو وتحت مفهوم العلاقات الثنائية، كما وضع جهود تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي سياستها مع روسيا وأوراسيا على ذات الوتيرة من التزامن باعتبارها علاقات تجري كلها في إطار التكامل، وليست متضادة أو بديلة من بعضها البعض.

5- **مبدأ الدبلوماسية المتناغمة:** عند النظر إلى أداء تركيا الدبلوماسي من زاوية عضويتها في المنظمات الدولية، واستضافتها للمؤتمرات والقمم الدولية نجد تطورات مهمة وجادة، إذا ما قورنت بأدائها الدبلوماسي قبل عام 2003، فقد استضافت تركيا قمة الناتو، وقمة

المؤتمر الإسلامي فضلاً عن استضافتها لمعظم المنتديات الدولية. كما أصبحت تركيا عضواً مراقباً في منظمة الاتحاد الإفريقي عام 2007، وهو ما يمكن أن يفسر باعتباره نتيجة طبيعية لسياسة تركيا في الانفتاح على إفريقيا منذُ عام 2005.

6- **مبدأ الأسلوب الدبلوماسي جديد:** كانت تركيا لفترة طويلة من التاريخ بمثابة جسر في نظر العالم، حيث كانت تُرى كحلقة وصل بين الأطراف الكبرى دون أن تلعب دوراً فعّالاً بينهما؛ لهذا السبب، بدت تركيا بالنسبة للشرق كدولة غربية، وبالنسبة للغرب كدولة شرقية. وكان من الضروري رسم خريطة جديدة لتركيا تجعلها قادرة على أداء دور مركزي، حيث تُساهم في إنتاج الأفكار والحلول في المحافل والمنتديات الإقليمية والدولية، ويتطلب ذلك تعزيز هويتها الشرقية بشكل متكامل وبلا تردد، مع القدرة على مناقشة مستقبل أوروبا من خلال منظورها الأوروبي، وهذه الرؤية ليست موجهة فقط للدبلوماسيين والسياسيين بل تشمل أيضاً المثقفين، حيث أنّ تحقيق نتائج إيجابية يتطلب إعادة تهيئة وتطوير نموذج جديد للتثقيف (أوغلو، 2017، الصفحات 612-616).

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية

تُعتبر السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، موضوعاً معقداً يتطلب فهماً عميقاً للأبعاد المختلفة التي تؤثر على توجهات أنقرة، حيث شهدت هذه الفترة تغييرات كبيرة في المواقف الاستراتيجية لتركيا، فقد سعت الحكومة إلى إعادة تعريف دورها على الساحة الدولية، وتتداخل في تشكيل هذه السياسة مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية التي تؤثر بشكل مباشر على القرارات والسياسات (العربي لادمي، 2018، صفحة 174).

الفرع الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية لتركيا

شهدت السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام بالدور التركي في منطقة الشرق الأوسط وقضاياها، فقد عملت القيادات التركية الجديدة على تبني رؤية جديدة نوعيًا لسياسة تركيا وعلاقاتها الخارجية عبر مختلف الدوائر، وحرصت على تعزيز حضور تركيا ونشاطها في العديد من القضايا المحورية، وقد كان للعاملين الديني والجغرافي تأثير مباشر على العلاقات بين تركيا والدول العربية، ممّا ساهم في توجيه وتشكيل هذه العلاقات بطرق جديدة ومؤثرة، وهذا ما سوف نتناوله في الفقرات التالية:

أولاً: المحدد الجغرافي "المكاني": تتمتع تركيا بموقع جغرافي مُميّز، إذ تُشكّل جسراً متعدد الاتجاهات بين أوروبا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط، وتربط تركيا بين العالم الإسلامي والعالم الغربي بفضل كونها دولة علمانية ذات أغلبية إسلامية، فقد لعبت تركيا دوراً محورياً خلال فترة الحرب الباردة كمركز استراتيجي لمواجهة الاتحاد السوفيتي في سعيه للوصول إلى المياه الدافئة. ومع ذلك، أدّت فترة الابتعاد عن هذا الدور إلى تراجع موقعها الإقليمي وعلاقاتها بدول الشرق الأوسط. لذا، أدركت تركيا أن تعزيز دورها الإقليمي كان ضرورياً لاستعادة مكانتها وزيادة تأثيرها في المنطقة (العربي لادمي، 2018، صفحة 109).

تتولى تركيا السيطرة على مضيقي البوسفور والدردنيل، ممّا يمنحها السيطرة الإستراتيجية على الممرات المائية التي تربط البحر الأسود بالبحر الأبيض المتوسط، وهذه السيطرة تعزز من مكانتها الإقليمية وتمنحها حرية كبيرة في التعامل مع قضايا منطقة الشرق الأوسط.

ثانياً: محدد الموارد المائية: تُعد المياه من المحددات الأساسية للسياسة الخارجية للدول في العصر الحالي، وذلك بسبب تأثيرها الكبير على القوة الاستراتيجية للدولة، وتمتلك الدولة قوة ملحوظة عند توافرها على منابع الأنهار، بالإضافة إلى شواطئها على البحار والمحيطات، وامتلاكها لمضايق إقليمية ودولية، وكل هذه العناصر تُسهم في تعزيز قوة الدولة وتمكينها من تبني سياسة خارجية مميّزة وفعّالة (كيطان،

2015، صفحة 116). كما ساهمت الموارد المائية في توجيه السياسة الخارجية التركية بشكل ملحوظ، حيث تُعدّ تركيا من أغنى دول العالم بالموارد المائية، وقد استخدمت تركيا هذه الموارد كورقة ضغط على الدول العربية المجاورة التي تشاركها أنهاراً مشتركة، ممّا أعطى لتركيا نفوذاً إضافياً في علاقاتها الإقليمية وساهم في تعزيز موقعها الإستراتيجي.

تُعدّ السيطرة التركية على الموارد المائية لنهري دجلة والفرات من العوامل الأساسية التي تحدد السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا والعراق، وتواصل تركيا التأكيد بين الحين والآخر على أنّ هذين النهرين هما "نهران تركيان"، ممّا يعكس دورهما البارز في استراتيجيتها الإقليمية والتأثير الذي يمارسونه على علاقاتها مع الدول المجاورة (العربي لادمي، 2018، صفحة 175).

ثالثاً: المحدد الديني: لقد أسس الدين الإسلامي العلاقة بين العرب وتركيا في الشرق الأوسط، ففي البداية، واجه التيار الديني الاضطهاد خلال فترة الثورة التركية، ولم تتمكن السلطة التركية من قمعه بشكل كامل، ومع مرور الوقت، عاد التيار الديني ليشكل واقعاً مُهمّاً على الساحة السياسية التركية الداخلية، ممّا أثر بشكل كبير على العلاقات التركية العربية والإقليمية.

رابعاً: المحدد السياسي: عبرت السياسة الخارجية التركية على الدوام عن ازدواجية تعددية تعكس طبيعة الأوزان السياسية النسبية للقوى المشاركة والمتداخلة في عملية صنع هذه السياسة. وقد ارتبطت هذه الازدواجية بالتناقض الذي اكتنف عملية صنع القرار فيما يخص السياسة الخارجية نتيجة لمستويين (كامل و نجم، 2017، صفحة 167):

- **المستوى الأول:** يرتبط بِمَا يُسمّى الطبيعة الازدواجية لعملية صنع السياسية الخارجية، حيث وقفت بيروقراطية الدولة العتيقة التي تسيطر على هواجسها علمانية الدولة ومبادئ أتاتورك الستة، وهذا فيما وقفت على الجانب الآخر النخب السياسية الحكومية التي تسيطر عليها الأبعاد السياسية والثقافية والدينية، وهذا ما جعل توجهات السياسية الخارجية تنعكس على عملية صنع السياسة الخارجية التركية إقليمياً ودولياً.
- **المستوى الثاني:** يرتبط بِمَا اتسمت به عملية صنع السياسة الخارجية التركية من تعقيد وازدواجية انطلاقاً من الشعور الدائم وعدم القدرة على تحديد وحسم هوية الدولة الأتاتوركية وجغرافيتها بين الشرق والغرب على مدى عقود، ممّا أدى إلى خلق فجوة بين الصفوة والمعطيات الجغرافية. وقد نتج عن هذا التعدد الفكري هوية تركيا وانتمائها الجغرافي ظاهرة عدم قبول تركيا كواحد من دول الشرق الأوسط ولا كواحدة من بلدان المجموعة الأوروبية.

خامساً: المحدد الاقتصادي: تعتمد التحولات في السياسة الخارجية التركية بشكل رئيسي على الاستقرار الداخلي والسياسي والاقتصادي في البلاد، ويرى صناع القرار في تركيا أنّ التوازن بين التنمية السياسية والقدرات الاقتصادية قد منح تركيا مزايا هامة، ممّا مكّنها من تنفيذ سياسات نشطة وفعالة في محيطها الإقليمي، بالإضافة إلى تأثيرها في مناطق أخرى مثل آسيا وإفريقيا (حنفي، 2004، صفحة 152). وحقق الاقتصاد التركي في عهد حزب العدالة والتنمية سلسلة من الإنجازات اللافتة التي لم تكن في حسبان المحللين الاقتصاديين، حيث نجح في الخروج من الأزمة الاقتصادية الحادة، وأسهمت هذه الإنجازات أن تحتل تركيا المرتبة السابعة عشرة على ترتيب الاقتصاديات على المستوى العالمي، والسادسة على المستوى الأوروبي إذ ضاقت الفجوة ولأول مرة بين معدلات التنمية التركية ومعدلات التنمية الأوروبية. وتعتمد التحولات الحاصلة في السياسات الخارجية التركية أساساً على الاستقرار الداخلي والسياسي والاقتصادي في تركيا، فصناع السياسة التركية يرون أنّ المزاوجة بين التنمية السياسية والقدرات الاقتصادية في الداخل أعطى تركيا مزايا مكنتها من تنفيذ سياسات نشطة ومؤثرة في محيطها الإقليمي (خولي، 2011، صفحة 12).

سادساً: المحدد الأمني: لعبت المحددات الأمنية دوراً أساسياً في تشكيل معالم السياسية الخارجية التركية في الفترة السابقة على وصول حزب العدالة والتنمية، غير أنّ قادة الحزب صغت مفهوم مغاير للأمن التركي، ينطلق من أنّ الجوار الإقليمي ليس بضرورة مصدر لتهديدات الأمن القومي التركي ، وإنّما قد يكون التعاون المشترك مع دول الجوار سبيل التعامل مع كافة التهديدات التي يمكن أن تؤثر على سالمة الأمن والاستقرار التركي، وقد لعبت العوامل الأمنية دوراً أساسياً في تحديد المقاربة التركية حيال الثورات العربية، حيث انطلقت تركيا من قناعة مؤداها أن استمرار حالة الاحتجاجات والثورات قد تؤثر في مستقبل استثماراتها السياسية والاقتصادية في المنطقة، بِمَا قد يخدم المصالح والسياسات الإسرائيلية، ويرفع من التكلفة الأمنية لانخراط تركيا في تفاعلات منطقة الشرق الأوسط (الحضرمي، 2010، صفحة 15).

الفرع الثاني: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية لتركيا

تتأثر السياسة الخارجية التركية بعدد من المحددات الخارجية التي تلعب دوراً كبيراً في توجيه توجهاتها واستراتيجياتها. فيما يلي بعض هذه المحددات الرئيسية:

أولاً: المحددات الإقليمية: تتحدد السياسة الخارجية التركية وفقاً للمستوى الإقليمي بمدى مساس بؤر التوتر بالأمن القومي التركي، ويرى أحمد داود أغلو أنّ الترابط بين القضايا الدولية والإقليمية وبعضه البعض، يفرض على تركيا عدم الاكتفاء بالتركيز على علاقاتها بدول جوارها المباشر حتى في حالة رغبتها في الاكتفاء بحماية مصالحها القومية الأساسية، وقد كرر حزب العدالة والتنمية تأكيد ذات المبدأ على نحو واضح في التقارير التي تقدم بها للمحكمة الدستورية عام 2008 خلال نظر قضية إغلاقه، حيث جاء ضمن دفاع الحزب عن سياساتها لخارجية تحديداً، وتبرير مشاركتها في مبادرات ومشروعات متعددة مثل تحالف الحضارات وغيرها، أنّ مثل هذه الأنشطة تعزز مكانة تركيا وفاعليتها، وهو أمر شديد الأهمية في عالم متغير بالنسبة لتركيا (العربي لادمي، 2018، صفحة 183).

1- **إدارة الأزمات الإقليمية:** من خلال السياسة الجديدة التي اتبعتها تركيا تجاه المنطقة والعالم وتحت مبدأ السياسة المتناغمة، تمكنت تركيا في بدايات حزب العدالة والتنمية من لعب أدوار مهمة وفاعلة على صعيد أزمات المنطقة والعالم مستندة إلى سياسة نشطة جداً وطموحة أيضاً (العلاف، 2003، صفحة 131).
2- **التعاون الإقليمي:** تُعتبر تركيا نفسها لاعباً رئيسياً في تحقيق الأمن الإقليمي، ومن خلال المشاركة في منظمات مثل منظمة التعاون الإسلامي، تسعى أنقرة إلى تعزيز دورها كمؤثر في السياسة الإقليمية، كما تسعى إلى تحسين العلاقات مع الدول المجاورة لتعزيز الاستقرار في المنطقة.

تعاونت تركيا مع إيران في بعض القضايا، مثل محاربة الإرهاب وتنسيق السياسات الاقتصادية، لكن التنافس في العالم الإسلامي وصراعات النفوذ في المنطقة يعقد العلاقات بينهما، تسعى تركيا إلى تحقيق توازن في علاقاتها مع إيران ودول الخليج، ممّا يؤثر على استراتيجياتها الخارجية (جول، 2014، صفحة 197). وعززت تركيا علاقاتها مع إيران في مجالات متعددة، بِمَا في ذلك الطاقة والتجارة، وعلى الرغم من وجود تباينات في السياسات الإقليمية، إلّا أنّ كلا البلدين يواجهان تحديات مشتركة، ممّا جعلهما يسعيان إلى تعزيز التعاون.

ثانياً: المحددات الدولية: تتضمن المحددات الدولية التي تؤثر على السياسة الخارجية التركية مجموعة متنوعة من العوامل، بِمَا في ذلك العلاقات مع القوى الكبرى، التغيرات في النظام الدولي، التأثيرات الاقتصادية العالمية، قضايا الأمن الدولي، وكذلك التحديات الإنسانية.

1- **التحولات في النظام الدولي:** شهد النظام الدولي تحولاً كبيراً دفع بتركيا إلى تعديل استراتيجيتها الكبرى وتغيير موقعها الدولي، وبالنسبة لتركيا فإنّ الحرب في الخليج العربي في عام 2003 جاءت بمتغيرات أمنية وسياسية واستراتيجية وثقافية أدّت إلى إعادة تشكيل المنطقة على نحو كبير، ومن ناحية أخرى تنطلق الرؤية التركية من ضرورة إدخال دول الجوار الجغرافي "تركيا وإيران وإسرائيل" في إطار النظام الإقليمي الجديد. فقد تمكن حزب العدالة والتنمية منذُ قدومه بتعزيز الدور التركي الإقليمي على الصعيد الخارجي، وهو يرى أنّ تركيا تتمتع بقدرات كبيرة جغرافيا، بشرياً، اقتصادياً، عسكرياً، ما يجعل منها عنصراً فاعلاً في الإقليم ويمكنها من تحسين علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي من خلال تعزيز عملية التحول الديمقراطي (حمامي، 2007، صفحة 124).

2- **العلاقات مع الكبرى:** عززت تركيا حضورها وتحالفها مع الدول العربية ودول العالم التركي من باب الروابط التاريخية والثقافية المشتركة، وروجت نموذجها السياسي لدى العالم الغربي عبر تعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، واعتماد اقتصاد السوق الحر كسمة أساسية للاقتصاد التركي.

تُعتبر العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة واحدة من أهم العلاقات الاستراتيجية في السياسة الخارجية التركية، فقد حافظت تركيا على علاقتها الوطيدة والثابتة مع الولايات المتحدة الأميركية، والذي صادف لحظة بلوغ هذه الدولة العظمى ذروتها التاريخية وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وبمرحلة حساسة في المنطقة والجوار (Eligur, 2006, p. 3).

3- كما واصلت تركيا سياسة الانفتاح على الاتحاد الفدرالي الروسي، فعملت على إدارة التناقضات وتعارض المصالح والسياسات الخارجية بين البلدين بأسلوب هادئ وبراغماتي. فروسيا وريثة الاتحاد السوفياتي السابق، ما زالت تمسك بمفاتيح قوة مهمة في المنطقة، إذ أنّ آسيا الوسطى والقوقاز تُمثلان جزءً من مجالها الحيوي، إضافة إلى مصالح اقتصادية وسياسية مهمة، كما أنّهما تُشكلان أحد المداخل الاستراتيجية لأمنها القومي (وادي، 2017، صفحة 93).

4- **الانضمام للاتحاد الأوروبي:** واصلت تركيا جهودها الحثيثة للانضمام إلى الاتحاد الأوربي مع ما يتطلبه ذلك من روط والتزامات، وواصلت سعيها لتحقيقها أملاً في أن تصبح عضواً في الاتحاد الأوروبي. إذ كان من المفترض أن تبدأ المفاوضات التركية الأوروبية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي عام 2002، غير أنّها لم تنطلق فعلياً إلّا في العام 2005. فقد تعاطت السياسة الخارجية التركية مع كل العقبات والمحاولات المستفزة لها من جانب أعضاء الاتحاد بهدوء وموضوعية، متكئة على وضعية تركيا المؤثرة وما يمكنها أن تقوم به من أجل تجاوز التوتر القائم بين الشرق والغرب، ليس في كونها جسراً بين الشرق والغرب فحسب، بل أنّ الأمر أعمق من ذلك، حيث تمثّل في حد ذاتها بوتقة انصهرت فيها الحضارات المختلفة (Chislett, 2015, p. 7). إلّا أنّ هذا الهدوء والرزانة تبدلا لاحقاً إلى حالة من التجاذب والتحدي على أقل تقدير بين عدد من الدول الأوروبية وتركيا، وتحولت السياسة الخارجية التركية خاصة بعد الأزمة السورية إلى من الابتزاز السياسي والاقتصادي للاتحاد الأوروبي، ممّا وتر العلاقة بين الطرفين ودفع بها إلى منحى مختلف عمّا كان عليه في بداياته.

4- **المؤسسات الإقليمية والدولية:** إنّ انضمام تركيا للعديد من المنظمات الدولية والإقليمية واكتسابها فيها مكانة هامة تجعلها تقوم بدور فاعل على مستوى سياستها الخارجية، إذ تنتمي تركيا إلى حلف شمال الأطلسي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، كما أنّها أصبحت عضواً مراقباً في الاتحاد الإفريقي وعضواً مراقباً في جامعة الدول العربية، وهذا ساعد تركيا في تحقيق توجهها الجديد في سياستها الخارجية (أوغلو، 2017، صفحة 615).

كما أولت السياسة الخارجية لتركيا أهمية قصوى للانخراط وبكل قوة في دوائر صنع القرار الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة والمؤسسات التابعة لها، وأهمها مجلس الأمن الذي فازت تركيا بمقعده منذُ بداية عام 2009 إلى نهاية 2010 (حنفي، 2004، صفحة 141).

المبحث الثاني

التحديات الداخلية لحكومة حزب العدالة والتنمية وتأثيرها على السياسة الخارجية

واجهت تركيا في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية العديد من التحديات الداخلية التي أثرت بشكل عميق على السياسة الخارجية للبلاد، وتتمثل هذه التحديات في الأزمات الاقتصادية، والتحولات السياسية والاجتماعية، والأوضاع الأمنية، إضافة إلى التوترات المرتبطة بالقضايا الثقافية والدينية.

وبينما سعت الحكومة التركية تحت قيادة رجب طيب أردوغان إلى تعزيز مكانة تركيا كقوة إقليمية وعالمية، فإنّ هذه التحديات الداخلية أدّت إلى تغييرات استراتيجية في السياسة الخارجية للبلاد، حيث أصبح على تركيا التوازن بين احتياجاتها الداخلية ومتطلبات العالم الخارجي.

أحد أبرز التحديات التي واجهت الحكومة التركية هو الأزمة الاقتصادية، والتي تمثّلت في التضخم المرتفع، تدهور العملة الوطنية (الليرة التركية)، والبطالة المرتفعة، وتسببت هذه المشاكل في زيادة الضغوط على الشعب التركي وقلقاً كبيراً بشأن مستقبل الاقتصاد (الطائي، 2007، صفحة 169).

إلى جانب الأزمات الاقتصادية، واجهت الحكومة التركية الاستقطاب السياسي الداخلي الشديد، الذي نشأ بين أنصار حزب العدالة والتنمية والمعارضة، وتصاعدت هذه الانقسامات في ظل تعزيز النظام الرئاسي في تركيا وتعديل الدستور عام 2017، وهو ما أدى إلى تقليص دور المؤسسات التشريعية والقضائية وزيادة السلطة التنفيذية.

من أبرز التحديات الأمنية والسياسية التي واجهت الحكومة التركية القضية التركية، إذ أنّ الصراع المستمر مع حزب العمال الكردستاني (PKK) وحركات كردية أخرى خلق بيئة مليئة بالتوترات في الداخل التركي، كما تسبب في تدخلات عسكرية في شمال العراق وسوريا.

إنّ تأثير التحديات الداخلية على السياسة الخارجية التركية لا يقتصر على تغيير أسلوب التعامل مع القضايا الإقليمية والدولية، بل يتعدى ذلك إلى تحديد الأهداف الاستراتيجية والتوجهات التي تنتهجها الحكومة التركية على الساحة الدولية. في ظل هذه المعادلة الصعبة، يتضح كيف أن حكومة حزب العدالة والتنمية، رغم محاولاتها لتعزيز الدور الإقليمي لتركيا، اضطرت إلى التعامل مع الأزمات الداخلية بطرق متعددة كان لها دور حاسم في توجيه السياسة الخارجية للبلاد.

بناءً على ما تقدم سنتناول الأزمة الاقتصادية وتحول نحو النظام الرئاسي وأزمات اللاجئين والهجرة في المطلب الأول، والقضية الكردية وحقوق الإنسان والديمقراطية في المطلب الثاني.

المطلب الأول: الأزمة الاقتصادية وتحول نحو النظام الرئاسي وأزمات اللاجئين والهجرة

تُعتبر الأزمة الاقتصادية في تركيا كأحد التحديات الكبرى التي تواجه حكومة حزب العدالة والتنمية، وهذه الأزمة تترتب على مجموعة من العوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية، بِمَا في ذلك التضخم المرتفع، التدهور الحاد في قيمة الليرة التركية، زيادة معدلات البطالة، وعجز الميزانية، إضافة إلى تداعيات السياسات الاقتصادية المحلية المثيرة للجدل. وقد كان لهذه الأزمة تأثيرات مباشرة على السياسة الخارجية التركية، سواءً على مستوى العلاقات مع الدول الكبرى أو على مستوى تعامل تركيا مع القضايا الإقليمية والدولية.

كما شهدت تركيا تحولات جذرية في شكل نظام الحكم من خلال إقرار النظام الرئاسي في 2017، حيث جرت تعديلات دستورية أدت إلى إقرار النظام الرئاسي في تركيا، الذي منح الرئيس رجب طيب أردوغان سلطات تنفيذية وتشريعية واسعة.

كما أنّ تركيا واجهت تحديات إضافية على صعيد أزمات اللاجئين والهجرة، خاصة بسبب الحروب والنزاعات الإقليمية المحيطة بها، مثل الحرب في سوريا والعراق، وهذه العوامل الداخلية والإقليمية شكلت تحديات كبرى للسياسة الخارجية التركية وأثرت في كيفية تعاملها مع القضايا الإقليمية والدولية.

الفرع الأول: الأزمة الاقتصادية

بدأت الأزمة الاقتصادية التركية بشكل فعلي في عام 2018 عندما وصل التضخم إلى مستويات عالية وبدأت الليرة التركية في الانخفاض بشكل حاد أمام الدولار الأمريكي. وعليه، فقد سجلت الليرة التركية تراجعاً تاريخياً إلى مستويات قياسية أمام العملات الأجنبية في العام 2020، وفقدت نصف قيمتها في أقل من ثلاثة أعوام، وبالرغم من محاولات المصرف المركزي التركي لوقف هذا النزيف من خلال رفع سعر الفائدة، وتزايد التراجع في ظل المخاوف من تأثيرات التدخل التركي في الصراع المتفاقم في منطقة القوقاز بين أرمينيا وأذربيجان (اوغلو، 2021).

ومن أسباب التضخم المزمن في تركيا، نجد أنّ كل أسباب التضخم وُجدت مجتمعة من خلال عرض النقود والطلب والعرض، ويرجع ذلك لأسباب خارجية وداخلية، وتأتي جائحة Covid-19 في مقدمة الأسباب الخارجية، وكذلك الحرب الروسية الأوكرانية، حيث كان لذلك تأثيراً مباشراً على تعطيل سلسلة التوريد، وخلق مشاكل في جانب العرض، وزيادة تكاليف الطاقة والمدخلات، وخاصة أسعار النفط والغاز الطبيعي، فضلاً عمّا سبق ذلك من مضاربات خارجية استهدفت ضرب الليرة التركية.

ومع ذلك فإنّ جائحة Covid-19 والحرب الروسية الأوكرانية لم تُصب تركيا لوحدها بل أصابت اقتصاديات دول العالم، وعلى الرغم من تسجيل تضخم قياسي مرتفع في البلدان المتقدمة، أما تركيا فهي واحدة من البلدان التي وصل فيها التضخم إلى مستوى قياسي. لذلك، يجب أن تكون هناك أسباب أخرى لاختلاف تركيا السلبي عن العالم من حيث معدل التضخم المرتفع، وهذا يوصلنا إلى الأسباب الداخلية، وتأتي في مقدمتها زيادة المعروض النقدي بمستوى قياسي، ففي حين كان متوسط التوسع النقدي في العالم في عامي 2020 و2021 حوالي 13 في المئة (اوغلو، 2021).

وبالإضافة إلى التحديات الاقتصادية، واجهت تركيا مصاعب إضافية تمثلت في زلزال مدمر، ولم تؤثر هذه الكارثة الطبيعية على البنية التحتية المادية للبلاد فحسب، بل زادت أيضاً من العبء الاقتصادي. وقد أدت تكاليف جهود الإنقاذ والإغاثة وإعادة الإعمار، إلى جانب تعطيل الأنشطة الاقتصادية، إلى زيادة الضغط على موارد البلاد. فقبل الزلزال، كانت تركيا تعاني من أزمة اقتصادية شاملة، حيث سجلت مستويات تضخم مرتفعة، وصلت إلى 85% في منتصف 2022، بالإضافة إلى تدهور قيمة الليرة التركية التي فقدت نحو 40% من قيمتها أمام الدولار الأمريكي في السنوات الأخيرة.

كانت تركيا تواجه أيضاً ارتفاعاً في معدلات البطالة، بالإضافة إلى عجز في الحساب الجاري الذي بلغ مستويات قياسية. في هذا السياق، كانت الحكومة التركية قد تبنت سياسة اقتصادية شديدة التحدي، من بينها خفض أسعار الفائدة لمواجهة التضخم، وهو ما لاقى انتقادات من قبل العديد من الخبراء الاقتصاديين. ومع ذلك، كان الزلزال في فبراير 2023 يضيف عبئًا إضافيًا على الاقتصاد التركي المنهك.

أمّا تأثير الأزمة الاقتصادية التركية على السياسة الخارجية التركية على العلاقات الدولية، فقد كانت العلاقات الاقتصادية بين تركيا والولايات المتحدة تعاني بالفعل من توترات قبل الأزمة الاقتصادية، بسبب قضايا متعددة مثل العقوبات الاقتصادية على بعض القطاعات التركية (العقوبات الأميركية على تركيا.. خطوة أولى في طريق الردع، 2020). ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية، بدأت الحكومة التركية تبحث عن توسيع علاقاتها الاقتصادية مع دول أخرى لتعويض تراجع التعاون التجاري مع الولايات المتحدة. وعلى الرغم من التوترات الاقتصادية والسياسية، فإن تركيا كانت تسعى إلى الحفاظ على علاقة استراتيجية مع واشنطن، خصوصًا في ظل عضويتها في حلف الناتو.

الفرع الثاني: التحول نحو النظام الرئاسي وأزمات اللاجئين والهجرة

من التأثيرات الداخلية على السياسة التركية التحول نحو النظام الرئاسي وأزمة اللاجئين والهجرة، وهو ما سيتم تناوله في الفقرات التالية:

أولاً: التحول نحو النظام الرئاسي: أحد الأهداف الأساسية التي دافع عنها الرئيس أردوغان وداعموه من الحزب الحاكم (حزب العدالة والتنمية) في التحول إلى النظام الرئاسي كانت تعزيز الاستقرار السياسي وتحقيق فعالية أكبر في اتخاذ القرارات (محمد، 2018، الصفحات 8–9).

وفقاً لهذا التحول، كان من المتوقع أن تتمكن تركيا من التعامل بشكل أسرع مع التحديات الإقليمية والدولية، بما في ذلك الأزمات الاقتصادية والسياسية، وأيضًا تحسين قدرة الدولة على استشراف التحديات الدولية واتخاذ مواقف حاسمة في السياسة الخارجية.

ثانياً: أزمة اللاجئين: تُعدّ أزمة اللاجئين واحدة من أبرز القضايا التي أثرت بشكل كبير على السياسة الخارجية التركية في السنوات الأخيرة، خاصة بعد بداية النزاع في سوريا عام 2011. ومع تصاعد النزاع الداخلي في سوريا، استقبلت تركيا أعداداً ضخمة من اللاجئين، ما جعلها تتحمل العبء الأكبر من هذه الأزمة على المستوى الإقليمي.

لقد ألقت أزمة اللاجئتين السوريين بظلالها على الواقع السياسي الداخلي التركي، حيث قدمت حكومة الحزب الحاكم في تركيا تسهيلات وأنشأت مخيمات للاجئتين السوريين، وبذلك فقد أربكت قضية اللاجئين السوريين حزب العدالة والتنمية داخليا حيث أصبحت أغلبية المعارضة التركية تستخدم القصية من أجل انتقاد سياسات الحزب الحاكم. كما تجددت العمليات العسكرية لحزب العمال الكردستاني نتيجة لتدهور العلاقات التركية– السورية بعد 2011، وبذلك فقد زادت العمليات العسكرية المناوئة للحكومة التركية.

يعتبر التكامل الاقتصادي لجنوب تركيا وسوريا والعراق من أهم نجاحات تركيا في العقد الأخير على الرغم من انه كان لا يشكل إلّا جزءً صغيراً من حجم الاقتصاد التركي، وقد أدت الأزمة السورية إلى تدهور الأوضاع الأمنية على الحدود الجنوبية التركية، وهذا ما أدى إلى وقف تجارة كانت مزدهرة وبذلك فقد تراجعت صادرات تركيا إلى سوريا منذ 2012 إلى أقل من نصف مستواها في عام 2010.

لقد أدى تدفق اللاجئين السوريين إلى الجنوب التركي إلى انخفاض أجور العمال بمعدل خمسة أضعاف، كما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع في الأسواق الموجود بالمدن الحدودية، أمّا بالنسبة لأسعار الإيجار فقد أصبحت تشكل أزمة خانقة بالنسبة للسكان المحليون الأتراك، بالإضافة إلى الزيادة الملحوظة في حالات عمالة الأطفال وحالات البناء العشوائي، وكذا في نسب الخصوبة وتعداد السكان في المناطق التي يتواجد فيها اللاجئون السوريون، وبالرغم من ذلك فان هناك أثار ايجابية تتمثل في تنشيط السوريين للحالة الاقتصادية في بعض المدن التركية خاصة غازي عنتاب، حيث نقل العديد من السوريين ثرواتهم ومصانعهم وأموالهم إلى تركيا.

أما فيما يخص التداعيات الاجتماعية فقد تسبب تزايد أعداد اللاجئين السوريين في تركيا إلى تغير في التوزيع الاثني للسكان، حيث أدى تركزهم في الجنوب إلى قلب التوازن الديمغرافي في عدّة محافظات تركية وبخاصة مع تزايد نسبة العرب في محافظات كيليس، وهاتاي وماردين وسانليورنا وغازي عنتاب، تقترب من نسبة الأكراد وارتفعت نسبة المسلمين السنة في هاتاي بنسبة كبيرة بعدما كانت ذات أغلبية علوية (بلمديوني، 2017، صفحة 47).

شكلت أزمة اللاجئين نقطة تحول في العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، فقد تأثرت هذه العلاقات بشكل سلبي بسبب الصعوبات التي واجهت تركيا في التعامل مع تدفق اللاجئين، إلّا أنّ الاتحاد الأوروبي بدأ يدرك أن تركيا تلعب دوراً محورياً في إدارة هذه الأزمة.

بدأت تركيا في إدارة الملف بشكل أكثر فعالية من خلال سياسات مثل إغلاق الحدود أمام مزيد من تدفق اللاجئين إلى أوروبا، ولكن في المقابل، كان هناك اهتمام دولي أكبر بمساعدتها.

تمّ التوصل إلى اتفاقية اللاجئين بين تركيا والاتحاد الأوروبي، والتي بموجبها وافقت تركيا على وقف تدفق اللاجئين إلى أوروبا في مقابل حزمة مساعدات مالية من الاتحاد الأوروبي. كما شمل الاتفاق إعادة اللاجئين غير الشرعيين من الجزر اليونانية إلى تركيا مقابل إعادة توطين لاجئين سوريين في أوروبا.

هذا الاتفاق كان خطوة كبيرة في السياسة الخارجية التركية، حيث نجحت تركيا في استخدام ورقة اللاجئين للضغط على الاتحاد الأوروبي للحصول على مساعدات مالية ودعم سياسي. في المقابل، كان الاتحاد الأوروبي بحاجة إلى التعاون مع تركيا لإدارة تدفق اللاجئين في مواجهة موجات الهجرة الضخمة.

استخدمت تركيا أزمة اللاجئين كأداة استراتيجية في السياسة الخارجية لتعزيز مصالحها على المستويين الإقليمي والدولي. في هذا السياق، يمكن النظر إلى الدور الذي لعبته تركيا في مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي ومع دول الخليج. بالإضافة إلى ذلك، تمكنت تركيا من تعزيز علاقتها مع الولايات المتحدة، حيث كانت قضية اللاجئين جزءًا من الحوار الاستراتيجي بين البلدين.

إن أزمة اللاجئين كانت تحدياً معقداً وغير مسبوق بالنسبة لتركيا، لكنها في الوقت نفسه قد أصبحت عنصراً حاسماً في السياسة الخارجية التركية. فمن خلال إدارة هذه الأزمة، استطاعت تركيا أن تعزز مكانتها في السياسة الإقليمية والدولية، وتحقيق أهدافها الاستراتيجية في التفاوض مع الاتحاد الأوروبي والدول الكبرى. ومع استمرار تداعيات الأزمة على المستوى الداخلي والخارجي.

ثالثاً: الهجرة

تُعدّ الهجرة واحدة من القضايا المعقدة المؤثرة بشكل مباشر على السياسة الخارجية التركية، خصوصاً في سياق التحولات الجيوسياسية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة منذُ بداية الألفية الجديدة. فتقع تركيا على مفترق طرق بين آسيا وأوروبا، وهي نقطة عبور رئيسية للعديد من المهاجرين واللاجئين الذين يسعون للوصول إلى دول الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة، أو حتى دول الخليج. في الوقت ذاته، تُعدّ تركيا بلداً ذا تاريخ طويل في الاستقبال والهجرة، حيث تُعتبر منطقة عبور مهمة للمهاجرين الراغبين في التوجه إلى أوروبا، وأيضاً من الدول التي تستقبل أعداداً كبيرة من اللاجئين والعمال المهاجرين.

منذُ بداية التسعينيات، وخصوصاً في أعقاب تفكك الاتحاد السوفيتي وتزايد النزاعات في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، تحولت تركيا إلى دولة مرسلة ومستقبلة للمهاجرين في نفس الوقت. ومع اندلاع الأزمات السياسية والاقتصادية في العديد من دول الجوار مثل سوريا والعراق وأفغانستان، أصبحت تركيا مركزاً رئيسياً لاستقبال اللاجئين، ممّا جعل الهجرة جزءً رئيسياً من السياسة التركية الداخلية والخارجية (العربي لادمي، 2018، صفحة 122). لذلك، كانت سياسة تركيا تجاه الهجرة عنصراً محورياً في تشكيل علاقاتها الإقليمية والدولية.

منذُ بداية أزمة اللاجئين السوريين، استخدمت تركيا الهجرة كأداة استراتيجية في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي والدول الأخرى. على سبيل المثال، في اتفاقية اللاجئين التركية–الأوروبية 2016، التي تمّ التوصل إليها بعد تفاهم بين تركيا والاتحاد الأوروبي، وتمّ الاتفاق على إرسال اللاجئين غير الشرعيين الذين وصلوا إلى الجزر اليونانية إلى تركيا، مقابل قبول تركيا توطين بعض اللاجئين السوريين في دول الاتحاد الأوروبي. في مقابل ذلك، وعد الاتحاد الأوروبي بتقديم مساعدات مالية لتركيا ودعم عملية انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي.

مع تزايد تدفق المهاجرين واللاجئين من دول الجوار مثل سوريا والعراق وأفغانستان، بدأت تركيا تتبنى سياسات أكثر صرامة تجاه الهجرة غير الشرعية. في الوقت نفسه، كانت الحكومة التركية تشجع الاستقرار السياسي والإقليمي في دول الجوار باعتبار أن التحديات المرتبطة بالهجرة كانت تتعلق ارتباطاً وثيقاً بحالة الاستقرار الأمني في هذه الدول.

المطلب الثاني: القضية الكردية وحقوق الإنسان والديمقراطية

تُعتبر القضية الكردية في تركيا واحدة من أبرز القضايا الداخلية التي لها تأثير كبير على السياسة الخارجية التركية، نظراً لتأثيراتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية على العلاقات مع دول الجوار والمجتمع الدولي. كما تُعتبر الحقوق الثقافية والسياسية للأكراد في تركيا من القضايا الشائكة التي تثير الكثير من الجدل داخلياً وخارجياً، وهو ما يجعلها عاملاً مؤثراً في الاستراتيجيات الدبلوماسية والتوجهات السياسية التي تتبعها أنقرة.

إضافة إلى القضية الكردية، تظل حقوق الإنسان والديمقراطية من القضايا الرئيسية التي تتفاعل مع السياسة الخارجية التركية، خاصة مع الضغوط الدولية التي تواجهها تركيا من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ودول أخرى على خلفية الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان والتراجع الديمقراطي في البلاد.

الفرع الأول: القضية الكردية

تُعد القضية الكردية أحد أبرز المواضيع السياسية المعقدة التي تؤثر بشكل كبير على السياسة الداخلية والخارجية لتركيا؛ فهي لا تقتصر على تفاعلات تركيا مع أكرادها داخل حدودها فحسب، بل تمتد إلى علاقتها بالدول المجاورة مثل العراق وسوريا وإيران، فضلاً عن تأثيرها على علاقاتها مع القوى الدولية مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي (جويدة، 2013، صفحة 89).

سنناقش تأثير القضية الكردية على تركيا، من حيث تأثيرها على الأمن القومي التركي من خلال استعراض جوانب مختلفة مثل التهديدات الأمنية المباشرة التي تشكلها الحركات الكردية المسلحة، وتداعيات الصراع الكردي على الاستقرار الداخلي لتركيا، وكذلك تأثيرات هذا الصراع على السياسة الخارجية والعلاقات الدولية لتركيا.

أولاً: تأثير القضية الكردية على الأمن القومي التركي: تُعتبر القضية الكردية في تركيا من التحديات الأمنية المستمرة التي تؤثر بشكل كبير على الأمن القومي التركي، فالتهديدات العسكرية التي تمثلها الحركات الكردية المسلحة، مثل حزب العمال الكردستاني(PKK) ، والجماعات الكردية الأخرى، تُشكّل ضغطاً على قدرة الدولة التركية على حفظ استقرارها الداخلي، بينما تساهم عملياتها العسكرية عبر الحدود في تفاقم الوضع الأمني في المنطقة.

إلى جانب التهديدات العسكرية من الخارج، واجهت تركيا تحديات أمنية داخلية تتعلق بالقضية الكردية، ففي العديد من المدن الكبرى، لا سيما في جنوب شرق تركيا، توجد جماعات كردية محلية قد تكون متعاطفة مع حزب العمال الكردستاني، وتنفذ أحياناً عمليات صغيرة مثل الهجمات على الشرطة والجيش أو تفجيرات في الأماكن العامة.

هذا الأمر يجعل تركيا تواجه تهديدًا مزدوجاً: الأول من التنظيمات المسلحة في المناطق الجبلية، والثاني من الجماعات المتعاطفة مع هذه التنظيمات في المدن الكبرى. تتطلب هذه التهديدات استجابة أمنية معقدة تشمل التنسيق بين القوات العسكرية والشرطة والاستخبارات، بالإضافة إلى تبني سياسة حوار مع بعض الأوساط الكردية لدرء التطرف وتعزيز الأمن الداخلي.

ثانياً: تأثير القضية الكردية على السياسة الخارجية والعلاقات الدولية لتركيا: فقد أثرت القضية الكردية على السياسة الخارجية التركية تجاه العراق، فالعراق يُعتبر أحد الجيران الأكثر ارتباطاً بالقضية الكردية، حيث يشكل الأكراد في شمال العراق جزءً أساسياً من التركيبة السكانية، ويتخذون من إقليم كردستان العراق عاصمة.

إنّ القضية الكردية في العراق أثرت بشكل كبير على السياسة الخارجية التركية في المنطقة، حيث سعت تركيا إلى الحفاظ على علاقات جيدة مع حكومة إقليم كردستان لتعزيز مصالحها الاقتصادية والأمنية، ومن جهة أخرى، واصلت تركيا الضغط على بغداد لمنع تعزيز استقلال الأكراد في العراق، كما أنّ العلاقات مع العراق تأثرت بحسابات الأمن الداخلي التركي، حيث ترى تركيا أنّ أي خطوة تجاه الاستقلال الكردي في العراق قد تشجع الأكراد في تركيا على تكثيف مطالبهم.

كما أثرت القضية الكردية في سوريا بشكل كبير على السياسة التركية تجاه النزاع السوري، حيث سعت تركيا إلى منع الأكراد من السيطرة على الأراضي السورية بالقرب من حدودها، وعملت على تشكيل تحالفات مع المعارضة السورية المسلحة وبدعم من الولايات المتحدة في بعض الأحيان، من جهة أخرى؛ فإنّ تركيا ترفض أي وجود عسكري أو سياسي للأكراد في أي حكومة مقبلة في سوريا، وتعتبر ذلك تهديداً للوحدة الإقليمية.

أمّا بالنسبة لتأثير القضية الكردية على السياسة الخارجية التركية تجاه إيران، تضم إيران نسبة من الأكراد في غرب البلاد، وفي المناطق الحدودية مع تركيا والعراق، كما أنّ إيران عانت من حركة تمرد كردية تقودها أحزاب كردية معارضة مثل حزب الحياة الحرة الكردستاني (PJAK) والذي يُعتبر حليفاً لحزب العمال الكردستاني، وعلى الرغم من أنّ القضية الكردية في إيران لا تحظى بقدر كبير من الاهتمام الدولي مقارنة بالعراق وسوريا، فإنّها تظل مصدراً للتوترات بين إيران وتركيا.

تركيا تتعاون مع إيران في مجالات عديدة، بِمَا في ذلك مكافحة الإرهاب، ولكن قضية الأكراد تبقى نقطة خلاف بين البلدين، وكانت تركيا تشعر بالقلق من التعاون الإيراني مع الأكراد في إيران، وتعتبر ذلك تهديدًا لأمنها القومي، ومن جانبها، تحرص إيران على منع أي تدخل خارجي في شؤون الأكراد داخل حدودها، وتعمل على تقليص الدعم التركي للأكراد في إيران.

أما بالنسبة لتأثير القضية الكردية على العلاقة التركية مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دوراً محورياً في التعامل مع القضية الكردية في الشرق الأوسط، حيث كانت حليفاً رئيسياً لوحدات حماية الشعب الكردية (YPG) في سوريا خلال الحرب ضدّ داعش، وهذا التعاون بين الولايات المتحدة والأكراد في سوريا تسبب في توترات كبيرة بين الولايات المتحدة وتركيا.

تعتبر تركيا أن دعم واشنطن للأكراد في سوريا يعزز حزب العمال الكردستاني (PKK) الذي تصنفه تركيا كمنظمة إرهابية، وهذا التباين في المواقف أثر على العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة.

أما بالنسبة لتأثير القضية الكردية على العلاقة التركية مع الاتحاد الأوربي، فالاتحاد الأوروبي شجع تركيا على إيجاد حل سلمي للقضية الكردية وتحقيق حقوق الأكراد ضمن إطار وحدة الدولة التركية. إلّا أنّ التعامل التركي مع الأكراد، خاصة بعد الحملات العسكرية ضد الـ "PKK" في مناطق جنوب شرق تركيا والممارسات تجاه الأكراد، قد أثار انتقادات واسعة من قبل الاتحاد الأوروبي، والسياسة التركية تجاه الأكراد تظل عاملاً مؤثراً في العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي (بارك، 2005، صفحة 56).

الفرع الثاني: حقوق الإنسان والديمقراطية

تُعتبر حقوق الإنسان والديمقراطية من القيم والمبادئ الأساسية التي تسعى معظم الدول الحديثة إلى ترسيخها في سياستها الداخلية والخارجية. وبالنسبة لتركيا، فقد تأثرت سياستها الخارجية بشكل كبير بمسألة حقوق الإنسان والديمقراطية، حيث كانت هذه القيم أحياناً محوراً لانتقادات غربية، وفي أحيان أخرى أداة لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية.

أولاً: تطور حقوق الإنسان والديمقراطية في تركيا

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002 بزعامة رجب طيب أردوغان، بدأت تركيا تشهد تحولًا ملحوظًا في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية، حيث بدأ الحزب في تنفيذ مجموعة من الإصلاحات القانونية والسياسية التي تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان، مثل إلغاء عقوبة الإعدام، وتوسيع حقوق الأقليات العرقية والدينية، والإصلاحات القانونية التي تتماشى مع المعايير الأوروبية.

وقد شكلت هذه الإصلاحات جزءً من رغبة تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، حيث كان ملف حقوق الإنسان أحد الشروط الأساسية للمضي قدمًا في مفاوضات العضوية. في هذا السياق، أبدت الحكومة التركية التزامًا ظاهرًا بإجراء إصلاحات في المجال الحقوقي والسياسي، بما في ذلك تحسين وضع حقوق الأكراد، وضمان حرية التعبير، وحماية حقوق الأقليات (عادلي، 2013، صفحة 300).

ومع مرور الوقت، بدأ هذا التوجه في التراجع تدريجيًا، خاصة بعد عام 2010 وما تلاه من صعود موجة من الاحتجاجات الاجتماعية التي مثلت نقطة تحول في السياسة التركية الداخلية والخارجية. وتحديدًا بعد محاولة الانقلاب العسكري في عام 2016 (أكسيارليس، 2016، صفحة 79)، بدأت الحكومة التركية في اتخاذ إجراءات صارمة ضد المعارضين السياسيين، بما في ذلك فرض حالة الطوارئ، وتوسيع نطاق القمع ضد الصحفيين، نشطاء حقوق الإنسان، والمعارضين السياسيين.

وأدى هذا التحول إلى تزايد الانتقادات الدولية التي استهدفت السياسات التركية، خاصة من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، الذين انتقدوا تراجع الديمقراطية في البلاد. هذا التراجع في مجالات حقوق الإنسان والديمقراطية أصبح له تأثيرات كبيرة على السياسة الخارجية التركية، حيث بدأ موقف تركيا في التصعيد بشكل غير مسبوق مع العديد من الدول الغربية.

ثانياً: تأثير حقوق الإنسان والديمقراطية على السياسة الخارجية والعلاقات الدولية لتركيا: منذ بداية الألفية الجديدة، كانت حقوق الإنسان والديمقراطية حجر الزاوية في العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي، بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، أصبح الملف الحقوقي أحد أبرز محركات العلاقات بين الطرفين. وكان الاتحاد الأوروبي يشترط على تركيا تنفيذ إصلاحات ديمقراطية كشرط رئيسي للمضي قدماً في مفاوضات الانضمام، وفي هذه المرحلة كانت تركيا تتطلع إلى تعزيز مكانتها الدولية.

كما كانت السياسة الخارجية التركية تحت حكم حزب العدالة والتنمية تسعى لتعزيز نموذج "الديمقراطية الإسلامية"، حيث كان يُروج للآراء التي تدافع عن الإصلاحات السياسية والاجتماعية في المنطقة العربية عبر ما يُسمى بـ "الربيع العربي". في هذا السياق، حاولت تركيا أن تُظهر نفسها كقدوة في المنطقة من خلال تقديم نموذج ديمقراطي يمكن للبلدان العربية أن تحتذي به.

ثالثاً: التحديات التي واجهتها السياسة الخارجية التركية في سياق حقوق الإنسان والديمقراطية

من التحديات التي واجهتها السياسة الخارجية التركية في سياق حقوق الإنسان والديمقراطية، ما يلي:

1- **الضغط الدولي وانتقاد السياسات الداخلية:** واجهت تركيا تحديات مزدوجة في مجالي حقوق الإنسان والديمقراطية، فعلى الصعيد الداخلي، أدت السياسات الحكومية، مثل تقليص الحريات السياسية والإعلامية، إلى خلق مناخ من القمع السياسي. وقد أدت هذه السياسات إلى عزلة متزايدة بين الحكومة والشعب، وهو ما يظهر في الاحتجاجات الشعبية والمعارضة السياسية التي ازدادت بعد 2013. ومع تزايد القمع الداخلي، بدأت تركيا تواجه عزلة دبلوماسية متزايدة في المحافل الدولية، حيث أصبح من الصعب على الحكومة التركية إقناع الدول الغربية بصواب سياساتها الداخلية في ظل انتهاكات حقوق الإنسان.

إنّ أحد أكبر التحديات التي واجهتها السياسة الخارجية التركية في سياق حقوق الإنسان هو الانتقادات المستمرة من قبل الدول الغربية والمنظمات الدولية مثل منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش (العربي لادمي، 2018، صفحة 107). هذه الانتقادات تتعلق بانتهاك حقوق الإنسان في تركيا، خاصة فيما يتعلق بحرية التعبير، القمع السياسي، وحالة الصحافة.

على الصعيد الخارجي، تعرضت تركيا لضغوطات متزايدة من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بشأن القضايا الحقوقية، ما أدى إلى تقليص فرص التعاون في بعض المجالات الاستراتيجية، وهذا الوضع يزيد من عزلة تركيا في النظام الدولي، وخصوصاً في ظل التوترات مع القوى الكبرى.

2- **التحديات الاقتصادية والتجارية:** بجانب التحديات السياسية، تواجه تركيا أيضًا تحديات اقتصادية بسبب تدهور علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. فقد انعكست الانتقادات الدولية على الاستثمارات الأجنبية في تركيا، حيث بدأت بعض الشركات الغربية في تقليص استثماراتها بسبب مخاوف من التراجع الديمقراطي في البلاد.

يستنتج ممّا سبق، أنّه تُظهر تجربة تركيا في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية أن السياسة الخارجية للبلاد تأثرت بشكل كبير بتطورات هذا الملف الداخلي، ففي حين كانت تركيا تسعى للحصول على دعم دولي ومكانة في المجتمع الدولي من خلال تعزيز القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، فقد أدى تراجع هذه القيم إلى تدهور علاقاتها مع العديد من القوى الغربية، وخلق تحديات جديدة في تعاملاتها مع جيرانها في المنطقة. كما أنّ توازن تركيا بين المصالح الاستراتيجية والتزامها بحقوق الإنسان والديمقراطية سيكون محوريًا في تحديد مكانتها الدولية في المستقبل.

الخاتمة:

إن التحولات التي شهدتها السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية تعكس مزيجاً من الطموح السياسي والتحديات الداخلية والخارجية التي واجهتها تركيا منذ عام 2002. فقد استطاع الحزب إعادة تشكيل ملامح الدور التركي في النظام الدولي، معتمدًا على استراتيجيات متنوعة تهدف إلى تعزيز مكانة تركيا إقليميًا ودوليًا.

فمنذ صعود الحزب إلى السلطة، كان توجهه قائمًا على تفعيل الدبلوماسية التركية وإعادة صياغة العلاقات مع الجوار الإقليمي، وهو ما ظهر جلياً في سياسة "صفر مشاكل مع الجيران"، التي مثلت نقطة انطلاق نحو انفتاح سياسي واقتصادي واسع النطاق. إلّا أنّ هذه السياسة لم تبقَ ثابتة، بل تعرضت لتحديات فرضتها المتغيرات الدولية والإقليمية، لا سيما بعد الثورات العربية وما تبعها من اضطرابات في المنطقة، مما اضطر أنقرة إلى تعديل استراتيجياتها الخارجية وفقًا للظروف المستجدة.

من جهة أخرى، لعبت المحددات الداخلية دوراً محورياً في تشكيل السياسة الخارجية التركية، حيث تأثرت قرارات الحكومة بعوامل مثل الأوضاع الاقتصادية، التحول نحو النظام الرئاسي، وأزمات اللاجئين والهجرة. فقد فرضت هذه المتغيرات قيوداً على قدرة تركيا على المناورة سياسياً، مما جعلها تتخذ أحياناً قرارات أكثر حذراً، وأحياناً أخرى قرارات أكثر جرأة، كما كان الحال في التدخلات العسكرية المباشرة في سوريا وليبيا، وسعيها إلى تعزيز نفوذها في شرق البحر المتوسط.

كذلك، فإن القضية الكردية، التي تعد واحدة من أكثر القضايا تعقيدًا في الداخل التركي، ألقت بظلالها على السياسة الخارجية، حيث انعكس التعامل معها على علاقات أنقرة مع كل من الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، ودول الجوار التي تضم أقليات كردية.

بينما نجحت تركيا في تعزيز علاقاتها مع بعض القوى الدولية مثل روسيا والصين، شهدت علاقاتها مع الغرب توترات متكررة بسبب قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو ما أدى إلى تباعد نسبي بينها وبين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. كما أن التحديات الداخلية المستمرة، خاصة الاقتصادية منها، قد تفرض مزيدًا من الضغوط على صناع القرار في أنقرة لإعادة تقييم سياساتهم الخارجية بما يتماشى مع الأولويات الوطنية.

في ظل هذه المعطيات، يبدو أن السياسة الخارجية التركية ستظل متأرجحة بين تحقيق الطموحات الإقليمية والتعامل مع التحديات الداخلية والخارجية التي تفرض عليها خيارات معقدة. فنجاح تركيا في الحفاظ على دورها المؤثر سيعتمد إلى حد كبير على مدى قدرتها على تحقيق توازن بين سياساتها الداخلية والخارجية، وعلى قدرتها على التكيف مع المتغيرات العالمية دون أن تخسر تحالفاتها الاستراتيجية.

وفي ختام دراستنا توصلنا إلى جملة من النتائج والمقترحات نوردها على النحو الآتي:

أولاً: النتائج

1- شهدت السياسة الخارجية التركية تحولات جذرية منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة عام 2002، حيث اعتمدت نهجًا أكثر طموحًا على الصعيدين الإقليمي والدولي.
2- أدت التحولات السياسية الداخلية، مثل الانتقال إلى النظام الرئاسي، إلى تغيير في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية.
3- تعد القضية الكردية من أبرز العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية التركية، حيث انعكست سياسات الحكومة في هذا الشأن على علاقاتها مع الدول الغربية ودول الجوار.
4- تحولت السياسة الخارجية التركية من دبلوماسية ناعمة إلى استراتيجية تجمع بين القوة الناعمة والتدخلات العسكرية.

ثانياً: المقترحات

1- ينبغي على تركيا تبني نهج متوازن يجمع بين الطموح الإقليمي والدولي وبين المحافظة على الاستقرار الداخلي، لضمان تحقيق مصالحها دون إثارة توترات غير ضرورية.

2- نظرًا لتأثير التحولات السياسية الداخلية على السياسة الخارجية، يوصى بتطوير آليات أكثر شمولية لصنع القرار، تتيح مشاركة أوسع للجهات المعنية، مثل البرلمان والخبراء الدبلوماسيين، لضمان رؤية استراتيجية متكاملة.

3- يوصى بتبني سياسات أكثر انفتاحًا تجاه القضية الكردية، من خلال دعم الحوار الداخلي والبحث عن حلول سلمية تعزز الاستقرار الداخلي وتقلل من تأثير هذه القضية على العلاقات الخارجية لتركيا

4- لضمان تحقيق مصالحها دون خلق توترات دائمة، ينبغي على تركيا التركيز على أدوات القوة الناعمة، مثل الدبلوماسية، الاقتصاد، والتعاون الثقافي، مع تقليل الاعتماد على التدخلات العسكرية إلا في الحالات الضرورية.

المراجع:

إبراهيم خليل العلاف. (2003). السياسة العربية لحزب العدالة والتنمية التركي. مركز الدراسات الإقليمية، العدد 11.

أحمد داود أوغلو. (2017). العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية (المجلد 4). (محمد جابر ثلجي – طارق عبد الجليل، المترجمون) بيروت، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون.

أحمد سليمان محمد. (2018). النظام السياسي في تركيا من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 62.

أحمد يوسف كيطان. (2015). تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية – تحولات الداخل ورهانات الخارج (المجلد 1). عمّان، الأردن: دار أمجد للنشر والتوزيع.

العقوبات الأميركية على تركيا.. خطوة أولى في طريق الردع. (13 كانون الأول, 2020). سكاي نيوز عربية. تم الاسترداد من https://www.skynewsarabia.com

ايفانجليليا أكسيارليس. (2016). الإسلام السياسي والدولة العلمانية في تركيا "الديمقراطية والإصلاح وحزب العدالة والتنمية" (المجلد 2). القاهرة، مصر: مجموعة النيل العربية.

بيل بارك. (2005). سياسات تركيا تجاه شمال العراق: المشكلات والآفاق المستقبلية. دبي: مركز الخليج للأبحاث.

تورغوت اوغلو. (21 تشرين الثاني, 2021). تأثير الأزمات الاقتصادية في تركيا على السياسة. صحيفة اندبندنت عربية. تم الاسترداد من https://www.independentarabia.com

عبد العظيم محمود حنفي. (2004). إتجاهات جديدة في السياسة الخارجية التركية. مجلة السياسة الدولية، العدد 156.

عبد العليم فاصل وادي. (كانون الأول, 2017). العلاقات الروسية–التركية و التحالفات الدولية الراهنة في الشرق الأوسط : دراسة في التأثير و التأثر. (جامعة تكريت كلية العلوم السياسية، المحرر) مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 11.

عقيل سعيد محفوظ. (2012). السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية – التغيير (المجلد 1). بيروت، لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

علي جلال معوض. (2009). العثمانية الجديدة؟ الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط . القاهرة، مصر: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية.

عمر الحضرمي. (2010). العلاقات العربية التركية: تاريخها واقعها ونظرة في مستقبلها (المجلد 1). عمّان، الأردن: دار جرير للنشر والتوزيع.

عمرو إسماعيل عادلي. (2013). الأصول السياسية للتنمية: الاقتصاد السياسي للإصلاح المؤسسي في تركيا مصر وتركيا (1980–2011) (المجلد 1). القاهرة، مصر: دار النشر صفصافة.

محمد العربي لادمي. (حزيران, 2018). السياسة الخارجية التركية تجاه المشرق العربي بعد الحرب الباردة: المحددات والأبعاد. مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 9.

محمد السعيد إدريس. (2009). تركيا وإيران ونظرية البيوت الخشبية. مختارات إيرانية، العدد 110.

محمد بلمديوني. (كانون الثاني, 2017). وضع اللاجئين في القانون الدولي الإنساني. أكاديمية الدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 17.

محمد زاهد جول. (2014). التجربة النهضوية التركية: كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم؟ (المجلد 2). بيروت، لبنان: مركز نماء للبحوث والدراسات.

مروان عوني كامل، و أحمد مشعان نجم. (كانون الأول, 2017). الاستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط : دراسة في ضوء عوامل التغيير الإقليمي. مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 11.

معمر فيصل خولي. (2011). الإصلاح الداخلي في تركيا (المجلد 1). الدوحة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

ميشال نوفل. (2010). عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية (المجلد 1). بيروت، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون.

نوال عبد الجبار الطائي. (2007). تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا. سلسلة شؤون إقليمية.

هشام حمامي. (2007). تركيا الجديدة: وجهات نظر. الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، العدد 105.

وديع جويدة. (2013). الحركة القومية الكردية (المجلد 1). بيروت، لبنان: دار الفارابي.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار الثامن – العدد الثالث والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – ايلول – 2025م
www.ajsp.net

المراجع الأجنبية:

1- Chislett, W. (2015). Turkeys 10 Years of EU Accession Negotiations, No End in Sight. Working Paper, Elcano Royal Institute, Madrid.

2- Eligur, B. (2006). Turkish-American Relations Since the 2003 Iraqi War: A Troubled Partnership. (B. University, Ed.) Crown Center for Middle East Studies, 6.

"Transformations in Turkish Foreign Policy under the Justice and Development Party"

Researcher:

Alaa Mohammed Ismail

Abstract:

In recent years, Turkey has become a key player on the international stage, reflecting a notable evolution in the strategies of influence it employs. With the accelerating regional and international changes, particularly after the Arab revolutions of the "Arab Spring," Turkey emerged as a power striving to enhance its influence in multiple regions, including the Middle East, the Balkans, and the Caucasus.

Turkish strategies of influence are considered one of the crucial topics in geopolitical studies, especially in light of ongoing regional and international changes. Since the beginning of the 21st century, Turkey has witnessed a significant shift in its foreign policy, aiming to expand its influence in several areas, including the Middle East, the Balkans, and the Caucasus. This approach is part of Turkey's effort to strengthen its position as an active regional power in response to global challenges and political changes.

The transformations in Turkish foreign policy under the Justice and Development Party (AKP) reflect Ankara's ambitions to enhance its regional and international influence, relying on an approach that combines soft diplomacy and direct interventions according to geopolitical changes. This policy has contributed to expanding Turkey's role on the international stage.

However, alongside these external transformations, the AKP government has faced internal challenges that have impacted its foreign policy, starting with the economic crisis and its repercussions, moving to the shift towards a presidential system, crises related to refugees and migration, and extending to issues concerning human rights and democracy. Furthermore, the Kurdish issue has been a continuous challenge that affected the country's stability and extended its impact on foreign policy.

Keywords: Turkish foreign policy, Justice and Development Party, Internal challenges, Turkish diplomacy.